(ب) وضع توصيات بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة العطية التضخمية الدولية وللتمكين من وضع سياسة ترمي الى تخفيض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ؛

٢ - ترجو كذلك من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدراسة التي يعدها فريق الخبراء الحكوميين الذي يتم انشاؤه عملا بالفقرة ١ أعلاه ، مشفوعة بتعليقات مجلس التجارة والتنمية ، كما تقرر الجمعية العامة ما ينبغي اتخاذه من تدابير ، بما في ذلك امكانية عقد مؤتمر عالمي معني بالتضخم ؛

٣ - توصي ، في الوقت نفسه ، بأن يكرس المجتمع الدولي اهتماما خاصا لمشكلة التضخم العالمي ، في المفاوضات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي اعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة .

الجلسة العامة ١٠٧
١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧

٣٢/١٧٦ - المساعدة الانمائية المتعددة الاطراف لاستكشاف الموارد الطبيعية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى احكام قرارها ٣٢٠١ (د-س - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، المتعلقة بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ،

واذ تؤكد من جديد ان تتقيد البلدان النامية من مواردها الطبيعية واستكشافها وتنميتها وصيانتها ، على نحو فعال ، أمر لا غنى عنه لتعبئة مواردها لاجل التنمية ،

واذ لا يغرب عن بالها ، بصفة خاصة ، اثر الموارد الطبيعية الشامل على تنمية البلدان النامية ، وما لذلك من صلة بتدفق رأس المال ونقل التكنولوجيا ،

واذ تشدد على الصلة بين تحسين هيكل اسواق المواد الخام ، مع اخذ مصلحة البلدان النامية في الحسبان ، وبين التدفق الكافي للاستثمارات في قطاع المواد الخام ،

واذ تلاحظ ان عدة بلدان نامية راغبة في اجراء مسح منهجي لمواردها الطبيعية ما زالت غير قادرة على القيام بذلك ،

واذ تأخذ في الحسبان اعمال لجنة الموارد الطبيعية (١٢٣) ،

---

(١٢٣) للاطلاع على اعمال اللجنة في دورتها الاستثنائية الثانية ودورتها الخامسة ، أنظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والستون ، الملحق رقم ٢ (E/5907) والملحق رقم ٢ ألف (E/6004) و E/6004/Add.1 .

واذ تؤكد أيضا ضرورة القيام ، في جملة امور ، بزيادة موارد صندوق الامم المتحدة الدائر للموارد الطبيعية ،

واذ تشير ايضا الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (١٢٤) ،

واذ تشير كذلك الى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الثاني (١٢٥) ،

واذ تؤكد كذلك ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة محددة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

١ - ترجو من الامين العام أن يعد ، بمساعدة فريق من الخبراء على مستوى عال يعينه هو بناء على توصية الحكومات ، مع المراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي العادل ، تقريرا يتضمن نتائج وتوصيات عما يلي ، آخذا في الحسبان الدراسات التي اضطلع بها فعلا في منظومة الامم المتحدة :

(أ) تقدير للاحتياجات العالمية على امتداد السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة لاستكشاف الموارد الطبيعية وتحديد مواقعها في البلدان النامية التي تعرب للامين العام عن اهتمامها بذلك ؛

(ب) مدى توفر الاجهزة المتعددة الاطراف لتوفير التمويل الكافي لاستكشاف الموارد الطبيعية ، مع الاشارة بصفة خاصة الى مدى توفر القروض السهلة التي تنطوي على اعانة للبلدان النامية ، مع مراعاة عدة امور من بينها الاحتياجات الخاصة لاقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية وأشد البلدان تأثرا من بين هذه البلدان ؛

(ج) مدى توفر اجهزة نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية لاستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها ؛

٢ - ترجو ايضا من الامين العام ان يزود الفريق بمواد لينظر فيها ، بالتشاور مع الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات المهتمة الاخرى في منظومة الامم المتحدة ؛

٣ - تقرر أن تنظر في تقرير الامين العام في دورتها الثالثة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٧
١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧

---

(١٢٤) القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) .

(١٢٥) القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) .